# اقتصاد الريع وفلسفة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

# Rentier economy and philosophy of economic reforms in Algeria

صبيحي شهيناز[1]، شطي ناصر الدين[2]

Sbihie Chahinez[1], Chetti Nassireddine[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)، shahinazsbi@yahoo.fr

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، nassireddine.chetti@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/06 تاريخ القبول:2021/02/16 تاريخ النشر:2021/03/05

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمات الاقتصاد الجزائري وطبعات الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وكيف أن الرّيع هو السبب في التأثير على وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة، فلو اغتنمت الجزائر فرصة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت بين سنتي 1988 و1991 لوضع الاقتصاد الجزائري على طريق الخروج من الرّيع، فالعديد من الخبراء يجمع أنّ من الضروري أن تعيد الجزائر حساباتها المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد التي أصبحت لا تتحمل مثل هذه الصدمات، وتسرع في تفعيل إصلاحات اقتصادية عميقة تجنبها التبعية الاقتصادية .

**كلمات مفتاحية:** الرّيع، الإصلاحات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، الأزمة الاقتصادية.

**تصنيفات JEL :** P11، O21،E61

**Abstract:** this study aims to shed light on the Algerian economic crises and economic reforms initiated by the Algeria, and how the rent as a system affects the pace and speed of the reforms launched by the government. If the Algeria seized the opportunity of the economic reforms launched between 1988 and 1991, it would drive its economy out from the rentier system. On this basis, many experts have been agreed that Algeria should repeat its calculations related to economic indicators that can no longer handle such shocks like that , and to launch a deep economic reforms that keep it away from the economic dependence .

**Keywords** : rents ; economic reforms ; oil prices ; the Algerian economy

**JEL Classification Codes:** E61, O21, P11

[1] **المؤلف المرسل:** صبيحي شهيناز ، **الإيميل: shahinazsbi@yahoo.fr**

**1-المقدمة:**

ان الصدمة النفطية الحالية لم تكن الصدمة الوحيدة التي شهدتها أسواق النفط، والتي عرفت فيها أسعار هذه المادة انخفاضًا بـ□والي 70 % من قيمتها منذ جوان 2014، بل عرفت قبلها خمس صدمات قارب فيها انخفاض الأسعار 30% أو أكثر، وهذا ما ألحق ضررًا كبيرًا بالاقتصاديات المعتمدة على تصدير النفط، بما في ذلك اقتصاديات روسيا وفنزويلا والجزائر، بعد أن بقيت الأسعار لسنوات فوق 100 دولار للبرميل، ولا يمكن أن نعزو هذا الانخفاض إلى قوى العرض والطلب فقط، بل هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه الوضعية كالتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وارتفاع سعر صرف الدولار في مقابل العملات الأخرى، والمضاربة في السوق النفطية .ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل دخول إنتاج النفط غير التقليدي( الصخري )السوق، وهو ما قلّص من هيمنة دول أوبك عليها.

لمواجهة الأزمات التي ألمّت بالاقتصاد الجزائري حاولت الحكومات المتتابعة معالجتها بـ□سب الظروف والإمكانات المتوافرة ؛ فكلما كان سعر النفط مرتفعًا كان ذلك مدعاة للحكومة كي تُطلِق مشاريع عمومية ضخمة في البنية التـ□تية وتتخلى عن العقلانية الاقتصادية لمصلحة سياسة اجتماعية مسرفة، وتتميّز هذه الأخيرة بتغليب طابع الدعم المعمم لجميع الفئات من دون استثناء، وهو ما ينجم عنـ□ تبذير غير مبرر وهدر للقدرات المالية. ولكن ما إن ينخفض سعر النفط في السوق العالمية حتى تسارع الحكومة إلى ضبط الإنفاق ووقف الاستثمارات العمومية، وهذا ما يؤثر بشكل كبير في نسبة النمو الاقتصادي وفي رفاهية السكان. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاح تدابير الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في إنعاش اقتصادها الوطني، وهل أدى ذلك إلى التخلص من هيمنة الريع على الاقتصاد الجزائري؟

**فرضية الدراسة:** تأتي هذه الدراسة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي أثرت على الاقتصاد الوطني الجزائري، فالمتتبع لسياسة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائري يرى انـ□ في كل مّرة تنخفض فيها الموارد المالية تسارع الحكومة إلى إطلاق اصلاحات الاقتصادية بغية التخفيف من حدة الأزمة وإرساء دعائم اقتصاد السوق،لذلك ستـ□اول الدراسة إثبات أو تفنيد الفرضية التالية:

- لم تستطع الجزائر الخروج من الازمة وانعاش الاقتصاد بالرغم من اطلاقها لحزمة من الاصلاحات الاقتصادية.
- عدم قدرة الجزائر على التخلص من هيمنة الريع على الاقتصاد الجزائري لعدم تشجيعها لقطاعات خارج المحروقات

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول تشخيص وتوضيح مظاهر أزمة الاقتصاد الجزائري والبحث عن حلول للخروج بالاقتصاد الوطني الجزائري من حلقة النفط نحو اقتصاد قوي يعتمد على التنويع والتنافسية حتى يصبح أكثر صلابة في مواجهة التغيرات الدولية.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ونتائج هذه الإصلاحات، بالإضافة إلى تقييم مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ بداية الثمانينات القرن العشرين بعد أن أخفقت السياسة الإصلاحية في إعادة الهيكلة العضوية والمالية في تحقيق أهدافها المخططة التي تبنتها الجزائر خلال السنوات (1980-1988). كما حاولنا استخلاص بعض الملاحظات من تجارب السابقة.

**منهج الدراسة:** اتساقا مع طبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة حجم التأثير الذي مس الاقتصاد الجزائري من جراء أزمة انخفاض أسعار النفط الأخيرة وأثر فلسفة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة على الاقتصاد الجزائري واختبار مجموعة من الفرضيات ومحاولة إثباتها أو نفيها، وذلك من خلال دراسة مسحية شاملة.

**2-مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:**

**المحور الأول: مظاهر الأزمة في الاقتصاد الجزائري**

تعد السمة الغالبة على الاقتصاد الجزائري هي طابعه الريعي، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهو ما جعل الجزائر تتأثر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط من 2000 إلى سبتمبر 2016

**الشكل رقم (01): يوضح تطور أسعار النفط مابين 2000-2016**

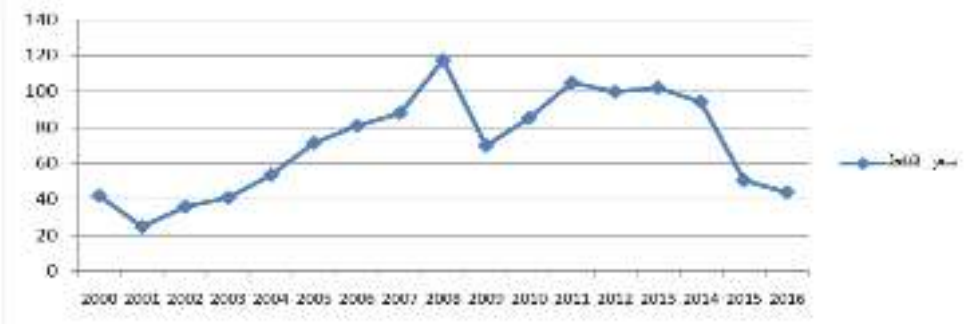


**المصدر:** عبد القادر بريح (مارس 2018)، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBEj** ، الجزائر، ص401

يوضح الشكل ارتفاع أسعار النفط من 2001 إلى غاية 2008، ولكن نتيجة الأزمة المالية العالمية انخفضت الأسعار وبدأت في التذبذب إلى غاية التدهور الكبير لأسعار برميل النفط بين سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت أدنى مستوى لها في 2016 بـ حوالي 44 دولار للبرميل لكن سجل تحسن طفيف في 2017 بـ حوالي 54 دولار للبرميل واستمرت في الارتفاع حيث بلغت في2017 حوالي 71 دولار للبرميل وسرعان ما تراجعت في 2019 وبلغت 64 دولار للبرميل، كما تراجعت قيمة الصادرات البترولية للجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (01): قيم الصادرات البترولية للجزائر (2012-2019)**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات البترولية (مليون دولار) | 48.217 | 44.462 | 40.628 | 21.742 | 18.643 |
| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | | |
| قيمة الصادرات البترولية (مليون دولار) | 22.355 | 26.082 | 22.674 | | |

**Source** : Organization of the Petroleum Exporting Countries, opec annual statistical bulletin 2017, p20.

Organization of the Petroleum Exporting Countries , opec annual statistical bulletin 2020, p18.

إن أكبر تراجع لقيمة الصادرات البترولية بين سنتي 2014 و2015 بـ 46.48%، كما سجل التراجع أيضا بين سنتي 2015 و2016 قدر بـ 14.27%. كما تراجعت ما بين 2018 و 2019 من 26 مليون دولار الى 22 مليون دولار، وتراجع أسعار البترول سبب آثارا عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وتبرز أهم مظاهر الأزمة فيما يلي:

**1- عجز الموازنة العامة:** رغم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية غير البترولية من 3% في سنة 2014 إلى 12.6% في سنة 2015 لتعزيز الإيرادات المالية، وإتباع سياسات مالية تقشفية لضبط الموارد أدى إلى انعكاسات سلبية على الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما خلق ضغوطات على الموازنة العامة للجزائر (بنك الجزائر،2016، ص 78)، والجدول التالي يبين ذلك.

**الجدول رقم (02): رصد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الميزانية | 4392.9 | 5790.1 | 3804.03 | 3895.31 | 3927.74 | 4552.54 |
| نفقات الميزانية | 4466.9 | 5853.6 | 7058.17 | 6024.13 | 6995.76 | 7656.33 |
| رصد الميزانية | -74.0 | -63.5 | -3254.14 | -2128.81 | -3068.02 | 3103.78 |
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| إيرادات الميزانية | 5011.6 | 6047.9 | 6380.2 | 6762.0 | 6289.7 | |
| نفقات الميزانية | 729.5 | 7282.6 | 7726.3 | 8200.1 | 7823.1 | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رصد الميزانية | -2343.7 | -1590.3 | -1886.3 | -2386.6 | -2435.6 | |

**Source** : Ait Mokhtar Omar, **L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation Cas Algérie 1999-2014**, thèse de doctorat, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013-2014 p p 275-276.

-Ministère des finance, rapport de presentation du projet de la loi de finances pour 2020 et previsions 2021-2022(2020),p 31

رغم السياسة التقشفية التي قامت بها الجزائر منذ بداية تراجع أسعار النفط إلا أن عجز الموازنة بقي متواصلا حتى مع استنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، وقد تم اللجوء إلى تغطية العجز من مصادر التمويل المحلية، باللجوء إلى ما يسمى بالتمويل غير التقليدي، وهو عبارة عن قروض مقدمة من البنك المركزي للخزينة العمومية لمدة 5 سنوات، فبالرغم من عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إلا أن طبع النقود من قبل البنك المركزي لتمويل العجز الموازني سيؤدي إلى ضغوط تضخمية حادة، ويؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

**2- نفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد:** إن زوال صندوق ضبط الموارد سيجعل الاقتصاد الجزائري على المحك، ويفتح المجال أمام الاستدانة الخارجية، فبداية استنزاف مدخرات صندوق ضبط الموارد ورد في قرار الحكومة الجزائرية في سنة 2016 بالتخلي نهائيا عن السعر المرجعي لإعداد الميزانية السنوية بعد أن كان 19 دولارا عند تأسيس الصندوق، ثم حدد هذا السعر في قوانين المالية منذ سنة 2008 بـ 37 دولار للبرميل ( حنان العمراوي، 2018، ص 540)، والجدول التالي يوضح مبالغ صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2001-2017.

**الجدول رقم (03): تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2017** **الوحدة:** مليار دج

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الصندوق | 27.97 | 320.9 | 721.9 | 1842.7 | 2931 | 3215.5 | 4280.5 | 4316.5 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| رصيد الصندوق | 4842.8 | 5381.7 | 5633.75 | 5563.51 | 4408.15 | 2073.84 | 784.45 | 00 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية لسنوات مختلفة

OPEC, Annual statistical bulletin (2014).

يبين الجدول السابق التأثير الواضح لإيرادات الصادرات البترولية، حيث عرف رصيد الصندوق ارتفاعا ابتداءا من سنة 2003 وذلك نتيجة لارتفاع اسعار البترول، وابتداءا من سنة 2013 نلاحظ انخفاضا م□سوسا في الصندوق وذلك نتيجة تكثيف الدولة من اللجوء للصندوق لتغطية العجز

المستمر في الميزانية وتوالت الانخفاضات المتتالية في الصندوق، وفي سنة 2017 تم تمويل جزء من عجز الميزانية بأخر اقتطاع من صندوق ضبط الايرادات بواقع 784 مليار دينار ليستنفذ الصندوق كليا.

**3- التأثير في النمو الاقتصادي:** تشير الإحصاءات المتعلقة بنسبة النمو في الجزائر إلى ضعف النسبة المسجلة في العقد الماضي حيث تراوحت بين 4 % كمعدل وسطي في عقد التسعينيات، و2.1% في سنة 2009 و3.3% سنة 2010، و2.5% سنة 2011 ، و2.6% سنة2012، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع طفيف في هذه النسبة، لتسجل سنة 2013 نسبة 3.2% و3.6% سنة2014 (بنك الدولي، 2012، ص 6) وتذبذب في السنوات اللاحقة حيث بلغ في سنة 2016 3.2% و1.3% في 2017 الى ان انخفض في 2019 الى 0.8% مقابل 1.2% في سنة 2018.

إن النتائج الضعيفة لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبها على الرغم من الاستثمارات العمومية الهائلة في البنية التحتية، تشير إلى أخطاء في السياسة الاقتصادية وقعت فيها بلدان أخرى تتميّز بسمات الاقتصاد الجزائري نفسها( اعتماد الاقتصاد على تصدير سلع أولية)فيذهب الرأي التقليدي إلى أنه ينبغي أن تمول الإيراداتُ المتأتية من الموارد الطبيعية الاستثمارَ العام. إلا أن هناك تساؤلات حول أفضلية هذا المنهج دائمًا؛ فمحدودية قدرة الدولة لدى عدد كبير من البلدان المعتمدة على موارد طبيعية تجعل تحقيق استثمار مناسب وفعّال أمرًا صعبًا.

ولا تُعزى محدودية قدرات الحكومة إلى انعدام قدرتها الفنية على تحديد المشاريع الاستثمارية الأساسية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل إنها غالبًا ما تكون أيضًا نتيجةَ فساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات الموارد غير المتوقعة بسبل تشمل عقود تشييد مرتفعة القيمة تكون عرضة بوجه خاص لسوء الإدارة .نتيجة لذلك تكون الاستثمارات العامة الموسعة بصورة حادة في بعض الحالات هي الطريق الخطأ (أرزقي رابح، أرنو دوبوي، وألن غيلب، 2012،ص 30) وتُوثّق دراسات الحالة المشاريع الاستثمارية التي عابها عدم الكفاءة وساهمت أيضًا في سوء تخصيص الموارد وحتى بعد اكتمال المشاريع الكبيرة، فإنها أخفقت في بعض الأحيان في توفير المنافع المرجوة، حيث كانت الحكومات غير قادرة على تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

وصاحب إطلاقَ البرامج الاستثمارية في الجزائر انتشار الفساد على نطاق واسع خاصة في المشاريع الكبرى للطرق السيّارة، وكذا عقود إنشاء محطات إنجاز الكهرباء، وتورد الصحف الجزائرية تقارير عن فساد كبير على المستويات كلها شملت جميع القطاعات تقريبًا .

**4- نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر هذه النسبة كمؤشر للتوازن الخارجي للاقتصاد، والجدول يوضح تطور نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم (04): نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2010-2020)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 7.541 | 9.931 | 5.880 | 0.398 | -4.419 | -16.561 |
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | -16.366 | -13.2 | -9.6 | -10.1 | -10.8 | |

**source**: - the world bank, from the site : www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

- the site : https://ar.knoema.com/atlas, consulted on: 04/01/2021

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية تراجع أسعار البترول في سنة 2014، وهذا سيزيد من مخاطر عدم السداد والإيفاء بالملتزمات. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تحسن في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لكنها لا تزال تسجل عجز، فتغطيته من احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية صعب جدا، خاصة في ظل تراجع احتياطي الصرف وتوقع استنزافه قبل 2025. والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي الصرف في الجزائر في الفترة 2008-2020.

**الجدول رقم (05): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2008-2020** الوحدة:مليار دولار

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتياطي الصرف | 138.35 | 148.9 | 162.22 | 182.22 | 190.66 | 194.01 | 178.94 |
| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| احتياطي الصرف | 144.13 | 114.14 | 97.33 | 79.88 | 72.6 | 62 | |

**Source :** Bank of algeria , frome the site :www.bank-of algeria.dz, consulted on: 04/01/2021

نظرا لتواصل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ منتصف 2014 جراء انهيار أسعار النفط، تواجه الجزائر تحدي نفاذ احتياطاتها من النقد الأجنبي، فقد سجلت تراجعا بقيمة 19.45% بين سنتي 2014 و2015، ثم انخفاض آخر بقيمة 20.80% بين سنتي 2015 و2016، ثم تراجع بـ15% في نهاية سنة 2017 و مع نهاية ابريل 2019, بلغ احتياطي الجزائر من العملة الصعبة 72.6 مليار دولار مقابل 79.88 مليار نهاية 2018، وتوقع قانون المالية لسنة 2020 انخفاض احتياطي الصرف الى 51.6 مليار دولار نهاية العام. كما تراجع صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية في الفترة (2010-2019)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، قيم نهاية الفترة) | 73,9437 | 76,0563 | 78,1025 | 78,1524 | 87,9039 |
| سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل اليورو، قيم نهاية الفترة) | 103,4953 | 106,5322 | 102,9469 | 106,8930 | 107,0538 |
| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، قيم نهاية الفترة) | 107,1317 | 110,5274 | 113.7610 | 118.2908 | 118.6220 |
| سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل اليورو، قيم نهاية الفترة) | 117,0575 | 116,3743 | 134.3422 | 135.3836 | 135.0274 |

**source:** Bank of algeria (Decembre 2019), Quarterly statistical bulletin 2019, N°48 , p21

انعكس تراجع أسعار النفط واتساع العجز في الميزان الجاري (نقص المعروض من العملة الأجنبية) إلى استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية، فقد سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت بين سنتي 2014 و2015 ذهو 21.87% من قيمتها، واستمر التراجع إلى غاية أكتوبر 2017، حيث فقد الدينار الجزائري مجددا 6.19% من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام الدولار الأمريكي.

كما سجلت أيضا قيمة الدينار الجزائري تراجعا بقيمة 9.34% مقابل اليورو بين سنتي 2014 و2015. واستمر كذلك التراجع إلى غاية 2019 حيث فقد الدينار الجزائري مجددا من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام اليورو.

**5- المظاهر الاجتماعية للازمة:** إن تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 لم يحدث أثارا سلبية على الناحية الاقتصادية فقط، بل تعداها إلى الناحية الاجتماعية حيث:

**أ- تزايد عدد الفقراء:** في ظل عدم وجود أرقام رسمية عن عدد المعوزين والفقراء في الجزائر وأكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن ثلث الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، كما كشفت دراسة إحصائية أجرتها الهيئة الحقوقية أن 35% من الجزائريين فقراء ويعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لـ93% ممن شملتهم الدراسة كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط، وأظهرت الدراسة أن القدرة الشرائية لدى الجزائريين انهارت بنسبة 60% سنة 2015 مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية، كما يتوقع ازدياد معدل الفقر في الجزائر ليصل إلى 20 مليون نسمة نظرا لتراجع النمو الاقتصادي(المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2017، ص 14)، وتواصل تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من 6.4 دولار في 2018 الى 3.9 دولار في 2019، ووصول معدل التضخم 2.4% سنة 2019.

وفي تقرير للبنك الدولي تراجع معدل النمو الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط وبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1.2% في السنوات 2017-2019، وزيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 14.6% في سنة 2018، وأكثر من 20% في سنة 2019.

- تزايد نسبة البطالة: من مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر تزايد نسبة البطالة، والجدول التالي يبين نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة.

**الجدول رقم (07): تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة (2010-2020)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) | 9.96 | 10 | 10.97 | 9.82 | 10.21 | 11.21 |
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| بطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) | 10.20 | 12 | 11.88 | 11.70 | 11.52 | |

**Source** : the world bank, from the site :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ,consulted on: 04/01/2021

يبين الجدول ارتفاع نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر خاصة بعد سنة 2014 وهذا راجع لتأثير انخفاض أسعار النفط، أما توقعات صندوق النقد الدولي فتشير إلى ارتفاع مستوى البطالة أكثر في السنوات القادمة، وقد تصل إلى 17.44 في سنة 2022 .

**المحور الثاني: طبعات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**

**أولا- أسباب ودوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية:** لقد سجلت فترة الثمانينيات عدة مشاكل وصعوبات على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، وكذا على مستوى الجهاز المصرفي الذي نجده قد عجز بأطره القانونية والمالية عن تعبئة وجمع المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني، فكان لابد من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات الاقتصادية.

غير إن عملية الإصلاحات انطلقت في أجواء تميزت بشدة الضغوطات المالية الخارجية كان سببها انخفاض أسعار البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات بـ والي 12 مليار دولار إلى 7 مليار دولار، أي نسبة 43% مع العلم أن هيمنة ووزن المحروقات في الميزان التجاري مرتفع جدا، ويبلغ حوالي 97% من قيمة الصادرات من السلع والخدمات، ولقد انعكست آثار هذا التدهور سلبا على التوازن العام للموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المست قات للخارج (بهلول م مد بلقاسم حسن،1999، ص 291)

ونظرا للوضعية الاقتصادية الخانقة التي وصلت إليها الجزائر، وهذا خاصة بعد انهيار وتراجع مداخيلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينيات، حيث أدى ذلك إلى لجوء الجزائر كما هو

معروف إلى صندوق النقد الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق، حيث استعملت احتياطاتها في الصندوق أواخر سنة 1988 (الهادي خالدي، 1996، ص 195)، وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين صندوق النقد الدولي في ماي 1989، وجوان 1991، وكذا الاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك الدولي في شهر سبتمبر 1989، كما كان هناك اتفاقيتين بعد ذلك عامي 1994-1995، ولكن رغم ذلك فقد عجزت الجزائر على توفير السيولة الخارجية اللازمة وخاصة بعد التراجع في أسعار البترول سنة 1993 وبالتالي أدى ذلك إلى تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وارتفع معدل البطالة، تدهور ميزان المدفوعات وبهذا انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة حيث أصبحت لا تكاد تغطي أكثر من بضعة أسابيع من حاجيات البلاد من الاستيراد، أما على مستوى الفاتورة الغذائية فهي تزيد هن 2 مليار دولار سنويا، وتجاوزت المديونية 80% من الإيرادات الخارجية، وبالتالي لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة وذلك لهشاشة اقتصادنا الذي يتميز بالتبعية الاقتصادية (مراد جنيدي، 2012، ص 106).

**ثانيا- الاقتصاد الجزائري ومحتوى برامج الإصلاحات الاقتصادية:**

**1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995):** وقد تضمن هذا البرنامج التزام الجزائر بتطبيق جملة من الإجراءات وهي(Banque d'Algérie, 2007, p08) :

- تحرير التجارة الخارجية: فكل المنتجات قابلة للتصدير مع الصفقات التجارية المسموح بها.
- نظام سعر الصرف: بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عملة التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع الشروط تصبح أسعار الصرف تتحدد وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.
- سياسة الأسعار: نظام الأسعار يتحدد وفق ثلاث أنماط: السعر الإداري أو المدعم، أسعار ذات هامش ربح محدد، نظام الأسعار المعلن سابقا.
- سياسة الميزانية: إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكن بفضل تغير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية وكذا الجمركية، وكذلك على مختلف الضرائب على الواردات، وهناك مداخيل أخرى منتظرة نظرا لتحرير الأسعار الداخلية وكذلك تحسين مردودية الإدارة الضريبية.
- أما فيما يخص ميزان المدفوعات فان الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة تهتم بأربع أولويات: زيادة الصادرات خارج المحروقات، تحرير الواردات، تكوين احتياطي من العملة الصعبة، إعادة تمويل متعدد الأطراف للمديونية الخارجية المتوسطة والطويل الأجل.

- وضع أول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك (بغداد كربالي، 2005، ص 09): انخفاض في عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%،تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار 1994، تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.

**2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:** لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون وبمشروطية تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية، ومن ضمن أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 3% سنة 1994 و 6 % سنة 1995 .
- خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3 % -4% سنة1997
- خفض قيمة الدينار الجزائري وذلك بنسبة 40.17 %، ليصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 36 دينارًا في سنة 1994
- تقليص نمو الكتلة النقدية السنوي ليصل إلى 14% سنة 1994 بعد ما كان 21%، وتقليص وتيرة التوسع النقدي( الهدف من السياسة النقدية المقترحة دعم سعر الصرف الجديد للدينار).
- تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من شأنه أن يسمح بدعم سعر صرف الدينار ومسانده، ويساعد على توفير موارد مالية إضافية لدعم النشاط الاقتصادي، على أن يراعي في ذلك تخفيف العبء عن الطبقات الاجتماعية الضعيفة والهشة.
- تطهير مَحافظ البنوك من الديون المشكوك فيها أو المعدومة، وكذا مسح ديون المؤسسات العمومية للمحافظة على العمالة وتشجيع الإنتاج، مع متابعة إجراءات إعادة الهيكلة.
- وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية ( تحديد مستوى أدنى للواردات يصل إلى 9,4 مليارات دولار)، بهدف إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مع العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية .ومن شأن هذه القطاعات أن تساهم في تنويع الصادرات وترقيتها في المدى المتوسط (خالد منه، 2016، ص 146).

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات

**3- تقييم برنامج الإصلاحات الاقتصادية:**

**أ- من جانب معطيات اقتصادية:** لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وهذا لمدة سنة، وهذا رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر آنذاك، وهذا ما أكده مدير عام صندوق النقد الدولي السيد "ميشال كامديسيس" في الاجتماع بين الجزائر والصندوق بمدريد سنة 1994، حيث قام بتهنئة الدولة الجزائرية التي التزمت رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا وهذا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة م ض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق.(Algérie presse- service, 1994)

وقبل أن نقدم تقييما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (94-98) نجد أنه من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط، وكذا التحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى، حيث قد سمحت إعادة الجدولة إلى توفير 16 مليار دولار، وكذا التخفيف من الضغوط المالية الخارجية (مراد جنيدي، 2012، ص 108).

كما برز أثر آخر وهو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة إيرادات النفط، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات، وقد أدت هذه الزيادة في الصادرات إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري كما يوضحه هذا الجدول:

**جدول رقم (08): تطور الميزان التجاري (93-99) الوحدة:** مليار دولار

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 10.4 | 8.9 | 10.3 | 13.2 | 10.2 | 12.5 |
| الواردات | 8.0 | 9.2 | 10.1 | 9.1 | 9.4 | 9.1 |

**المصدر:** جنيدي مراد(جوان 2012)، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-، **مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**، المجلد 09، العدد 01، الجزائر ، ص108.

بالنسبة لنظام الصرف فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة % 50وهذا مقابل الدولار الأمريكي، وكان العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين

البنوك في نهاية1995 ومن بين النتائج الايجابية المسجلة محاولة استرجاع التوازن المالي سواء الداخلية أو الخارجية والتي تظهر فيما يلي (مراد جنيدي، 2012، ص ص 109-110):

- الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة حيث لم يكن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط، وإنما تحقيق مستوى معتبر في الادخار العام.
- من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت سياسة أسعار فائدة حقيقية موجبة، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993إلى فائض تزيد نسبته على % 3 سنة 1994و 2.4% سنة 1997، وقد تحقق هذا الأداء الايجابي للمالية العامة بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط العالمية وهذا خلال السنوات (1990-1997)
- أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه، إذ عرف انخفاضا من 39% سنة 94 إلى 6% سنة 1997 ثم إلى 4.1% سنة 99 ، ثم 1.4% سنة 2000 وهذا كله بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر.
- انعكست المصاعب المالية للمؤسسات العمومية على مستوى الواردات التي تراجعت في النص الثاني لسنة 1998، ونفس الفترة لسنة 1999 بنسبة 11.8%، خاصة مواد التجهيز، و6.3% بالنسبة للمواد الأولية والسلع الخام.
- وبخصوص النمو الاقتصادي فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0.5%) في فترة سنوات 1986-1993 حيث بلغ انخفاضه 2.2% في سنتي(88، 93) ثم أصبح موجبا منذ سنة 1995 ، حيث بلغ متوسطه 3.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج (كريم النشاشيبي، 1998، ص 114).

**ب- من الجانب الاجتماعي:** إن برنامج التعديل الهيكلي حتى وان حقق بعض التوازن على مستوى الاقتصاد إلا أنه في المقابل كانت تكلفته الاجتماعية على فئات المجتمع ثقيلة جدا حيث ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير جدا، وذلك راجع إلى تسريح عدد كبير من العمال نتيجة إفلاس المؤسسات التي مستها إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدماتية، كما ارتفاعت تكاليف المعيشة وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة آنذاك وهي كما أشرنا إليها سابقا في برنامج الاستقرار (عبد الوهاب كرمان، 2000، ص4).

على الرغم من بذل الحكومة منذ سنة 1994 جهودًا في سبيل تحسين أداء المالية، وهي الجهود التي وصفها البنك الدولي بالمهمة والناجحة، وذلك باعتماد سياسات مالية ونقدية حذرة في مواجهة تقلبات أسعار النفط، فإن النتائج على مستوى النمو الاقتصادي لم تكن مرْضية، وكان من المؤمل أن تكون الإجراءات التي اتُّخذت كفيلة بوضع الأسس لنمو اقتصادي قوي مستدام وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، لكن بسبب هشاشة الاقتصاد وتأثّره بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط، وعدم جودة رأس المال البشري، وتشوّهات الأسعار النسبية، وضعف المؤسسات، وانخفض النمو الاقتصادي منذ منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات نتيجة عدم الاستجابة بشكل جيّد لانهيار أسعار النفط، مع المعاناة من دين خارجي غير مستدام، والمشكلات المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد السوق لم تستطع الجزائر مواجهة الأزمة بسهولة.

**3- برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين (2001-2009):** لقد شهد بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي كان يغطى الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004، وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار،أما أهدافه فتتمثل فيما يلي:

- توسع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية،وفك العزلة عن المناطق النائية.
- بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و 6% سنويا على مدار أربع سنوات.
- تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي.
- توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- اختتام المشاريع التي هي في طور الإنجاز، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع (محمد ساعد، 2018، ص ص 60-61).

ومن خلال هذا البرنامج تم الزيادة في الأجور، وكلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% وهذا بالمقارنة مع سنة 2000 ، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تجديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن هذا التجدي كان على مستوى إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته، كما عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 6.10% وهذا مقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا بـ 6 مليار دينار، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار وهو ما يعادل 9.23%من قيمة الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي والمقدر بـ525 مليار دينار والتي تم تخصيصها لهذا المخطط (مراد جنيدي، 2012، ص 111).

وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لأخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية .ومن أهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر01-03، و01-04 على التوالي، يتم□ور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع ووجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية .وأهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي: عدم التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شباك موحد يقدم خدمات في الوقت المحدد لكل الأطراف وطنيين أو أجانب .إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه وأخرى، فإن□ يقدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف ت□فيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر (بغداد كربالي، 2005، ص ص 15-16).

ومع بداية سنة 2005 انطلقت الجزائر في بعث برنامج اقتصادي جديد وذلك لدعم النمو الاقتصادي وهذا للفترة الممتدة (2005-2009) ومن بين ما يتضمن هذا البرنامج نجد م□ورين أساسيين يتمثل الاول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل( حوالي 4200مليار دينار وذلك لغرض تدعيم البنية الت□تية وكذا تنشيط القطاعات الاقتصادية. أما الثاني فيسعى إلى الت□كم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وكذا تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

وهذين البرنامجين هدفهما هو ت□قيق ودعم النمو وهذا بعد ثماني سنوات من انتهاء الجيل الأول من الإصلاحات.

رغم الإصلاح الاقتصادي الذي عرفت□ الجزائر وم□اولات الانفتاح الاقتصادي يبقى الاقتصاد يخضع لتأثير السوق العالمية وأسعار النفط، سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية، وارتباط الاقتصاد الوطني يظهر من خلال أسعار الدولار حيث أن 42% من المديونية كانت تسدد بهذه العملة وصادرات المحروقات نجدها مفوترة بالدولار كذلك.

مكنت الإصلاحات من ت□قيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية، إلا أن الأوضاع تختلف بالنسبة لسوق العمل ونتيجتها الطبيعية القدرة الشرائية التي تدهورت كثيرا، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، وهذا لا يسمح بت□قيق نمو اقتصادي دائم ويطرح إشكالية م□دودية مخططات الاستقرار الاقتصادي التي تمولها المؤسسات الدولية.

وت□سن المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس، ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيراً من الفوائض

التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003-2005، وأيضاً من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيق فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الدين الخارجي. وقد عرف ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا خلال الفترة (1999-2007) نظرا للارتفاع المتواصل لسعر النفط، وهذا ما سمح بنمو احتياطي الصرف، كما ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من قيمة 2.38 مليار دولار سنة 1999 م إلى 20.80 مليار دولار وهذا سنة 2007 وهو رصيد معتبر لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن هذا الرصيد يرتبط بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1999-2007) وهو ما يفسر عدم التوازن بين مختلف بنود ميزان المدفوعات نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية فقط (مراد جنيدي، 2012، ص111).

**المحور الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المتخذة جراء أزمة انهيار أسعار النفط الحالية:**

خسرت أسعار النفط حوالي 60 % من قيمتها منذ منتصف جوان 2014 ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل أسعار الوقود الأحفوري منخفضة فترة طويلة، ورغم أهمية التقدم الذي تحقق مؤخرًا في استحداث مصادر متجددة للوقود، فإن انخفاض أسعار الوقود الأحفوري يمكن أن يكون مثبطًا لزيادة الابتكار في التوصل إلى تكنولوجيات أنظف والأخذ بها (أرزقي و اوبستفلد، 2015)

وقد تأثّر الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمة على غرار البلدان المصدرة للنفط وخاصة على مستوى المالية العامة، التي حمل تردّيها الحكومة على اتخاذ تدابير وُصفت بالضرورية والمستعجلة لمعالجة أسباب الأزمة.

وحمل قانون المالية لسنة 2016 بعضًا من هذه التدابير لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط، ومع أن التدابير تلك لم ترق إلى برنامج إصلاحي كبير على غرار تلك البرامج التي اعتُمدت في السابق، فإنها شكّلت خطوة في اتجاه ترشيد النفقات والبحث عن بدائل أخرى لإيرادات النفط، وكان من ضمنها تلك المتعلقة بالاستثمار، ورفع الرسم على القيمة على بعض المواد خاصة النفطية منها، وإمكانية اللجوء إلى التمويل الأجنبي.

ورخصت المادة 55 من قانون المالية لسنة2016 اللجوء إلى التمويلات الخارجية الضرورية لكي تنجز المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري الاستثمارات الإستراتيجية، ولكن الحكومة تدرسها حالة بحالة (الجريدة الرسمية، 2015، ص 21) .

وقد بررت الحكومة السماح للشركات الخاضعة للقانون الجزائري بالاقتراض من الخارج لتضمن تمويل المشاريع الكبرى، ولا سيما في البنية التحتية، وعلى نحو أخص في نطاق ما يُعرف بالشراكة

بين القطاع العام والقطاع الخاص .ويسمح هذا النوع من التمويل بتنويع قدرات تمويل المشاريع الكبرى التي كانت لغاية الآن تعتمد على التمويل الحكومي فقط.

ويأمل أن تفسح هذه الأزمة وتداعياتها الاقتصادية المجال أمام إصلاح حقيقي ينصبّ بالأساس على تنويع الاقتصاد، وتيسير الأعمال أمام القطاع الخاص .ويشار إلى أن هذه الأزمة تختلف عن سابقاتها في تحسن الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه من قبل؛ فالاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتكوين، بالإضافة إلى توافر احتياطات مالية، يمكن أن تخفف من وطأة الأزمة ومن تكاليف الإصلاح.

**3- نتائج الدراسة:** بعد عرض وضعية الاقتصاد الجزائري ومعرفة أداءه وأثر كل ذلك على أداء النمو وبعد تجربة الاصلاحات الاقتصادية سواء من الجيل الاول أو الجيل الثاني يتضح أن:

- الإقتصاد الجزائري بوصفه إقتصادا ريعيا يعتمد على البترول، فهو إقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول، ويتأثر بكافة الأزمات العالمية.
- الازمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر كانت متوقعة من قبل العديد من خبراء الاقتصاد ، وذلك لان سياسة الاصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ الثمانينات لم تتغير وأدت الي تعميق الأزمة اكثر والتاثير على التنمية الاقتصادية.
- تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014 أدى الى إحداث أزمة اقتصادية في الجزائر تتجلى مظاهرها في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تزايد عجز الموازنة العامة ونفاذ صندوق ضبط الموارد، وتراجع احتياطي الصرف او من خلال تزايد معدلات الفقر وزيادة نسبة البطالة.
- إن سياسة الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر لم تنجح في التخلص من هيمنة الريع على الاقتصاد الجزائري، واستمرارها سيهدد الجزائر بالرجوع الى الأستدانة الخارجية

**4- المناقشة:** عندما تعرض الاقتصاد الجزائري لأول صدمة في سنة 1986 عقب الانهيار الكبير لأسعار النفط، سارعت الحكومة إلى إطلاق أول حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي رمت في مجملها إلى تغيير طبيعة الاقتصاد، لكن لم يُكتب للطبعة الأولى من هذه الإصلاحات النجاح، وكان للرّيع دور كبير في تثبيط همة وعزيمة القائمين على الإصلاح، واتضح بالتالي أن معظم الاقتصاديات التي يهيمن فيها الريع تتسم بأداء سيئ للمؤسسات، باستمرار دور القطاع الخاص أمام هيمنة الحكومة بفضل إيراداتها الهائلة، واستشراء الفساد وظهور السلوكيات المتعلقة بالريع.

واعتُبرت الإصلاحات الاقتصادية التي أُطلقت بين سنتي 1988 و1991 فرصة نادرة كان في الإمكان اغتنامها لوضع الاقتصاد الجزائري على طريق الخروج من الرّيع لكن تلك الإصلاحات لم تستطع توفير هذا المناخ، وزادت حدّة العنف السياسي من تضاؤل آمال قيام نظام ديمقراطي شفاف يعتمد على المساءلة الشعبية الحقة، ويحول دون الوقوع في فخ الرّيع مرة أخرى.

ويمكننا القول ان تجارب الإصلاح الاقتصادي التي طبّقتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تفلح في التخلص من هيمنة الرّيع في الاقتصاد وحتى القطاع الخاص، الذي كان من المؤمل أن تساهم هذه الإصلاحات في إطلاق مبادرته لم يقم إلا بدور هامشي في الاقتصاد. كما تبيّن أن اقتصاد الريعي الجزائري يمثّل منظومة قائمة بذاتها وساهم في كبح التنمية الاقتصادية المبنية على تنويع الاقتصاد وإقامة اقتصاد تنافسي، وتمثّل الصدمة الراهنة لانهيار أسعار النفط فرصة حقيقية للجزائر لإطلاق إصلاحات اقتصادية عميقة تقطع حبل الوصل مع الريع.

**5- الخلاصة:**

يمكن القول في الأخير أن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر أثبتت فشلها وأكدت مدى هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 97% على الإرادات النفطية، وأزمة انخفاض أسعار النفط الحالية توضح أن الإصلاحات الاقتصادية لم تعد صالحة، والحكومة اليوم مطالبة اكثر من أي وقت أخر بانتهاج استراتيجية فعالة للخروج من هذه الأزمة الخانقة بالبحث عن بدائل اقتصادية تعوض العائدات النفطية، فهذه البدائل ستمكن الجزائر من مواجهة الأزمة ولن يكون ذلك الا عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخري كالاهتمام بالقطاع الفلاحي واستغلال الأراضي الفلاحية ، بالاضافة الى الطاقات البديلة والمتجددة باعتبار ان الجزائر تملتك 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الجيوية، بالاضافة الى عشرات حقول الطاقة الشمسية . وزيادة على ذلك الاهتمام بالقطاع السياحي باعتبار ان الجزائر تمتلك مقومات سياحية تؤهلها ان تكون من اولى الدول السياحية في منطقة البحر الابيض المتوسط، مع ضرورة تحسين مناخ الأعمال، وفتح الاقتصاد أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين فرص الحصول على القروض، وتطوير سوق رؤوس الأموال، ورفع مستوى الحوكمة والمنافسة والشفافية.

**قائمة المراجع:**

**المؤلفات:**

1. بهلول محمد بلقاسم حسن. (1999). *سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الثاني*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. خالدي الهادي. (1996). *المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي* . الجزائر: دار هومة للنشر.

**المقالات:**

3. جنيدي مراد. (جوان, 2012). الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ، المجلد 09* (العدد 01).
4. حنان العمراوي. (جوان, 2018). الاقتصاد الجزائري: الأزمة والمخرج، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس* (العدد الاول).
5. عبد القادر بريح (مارس 2018). تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBEj . الجزائر.
6. رابح أرزقي، دوبوي أرنو، و غيلب ألن. (ديسمبر, 2012). الإنفاق أم التوزيع. *مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 49*، العدد4.
7. ساعد محمد. (2018). محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.
8. كربالي بغداد. (سبتمبر, 2005). نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 05* (العدد 08).
9. كريم النشاشيبي وآخرون. (1998). الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. *مجلة التنمية والتمويل* .
10. منى خالد. (سبتمبر, 2016). انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية الجزائر مثالا. *مجلة عمران* (العدد 18).

**التقارير الرسمية:**

11. بنك الجزائر. (2016). *التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.
12. البنك الدولي. (2012). *الآفاق الاقتصادية العالمية: إدارة النمّو في عالم متقلب*. واشنطن.
13. جريدة رسمية. (30 ديسمبر 2015). قانون المالية لسنة 2016، قانون رقم 15-18. *الجريدة الرسمية الجزائرية*. (العدد 72).
14. كرمان عبد الوهاب. (2000). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. *بنك الجزائر* .
15. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. (مارس 2017). *المؤشرات الإقتصادية والصناعية في الدول العربية، إدارة المعلومات الصناعية*. الرباط.

**مواقع الانترنت:**

16. رابح أرزقي، و موريس اوبستفلد. (03ديسمبر, 2015). *سعر النفط وسعر الكربون*. تاريخ الاسترداد 03 فيفري, 2019، من صندوق النقد الدولي، من الموقع الالكتروني: http://blog-montada.imf.org/?p=3833#sthash.DPbRZs51.dpuf

**المراجع الأجنبية:**

1. Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation Cas Algérie 1999-2014, thèse de doctorat, Université Abou Bakr Belkaid (algerie : 2014)
2. Banque d'Algérie .(Decembre 2019), Quarterly statistical bulletin 2019, N°48 .
3. Ministère des finance, rapport de presentation du projet de la loi de finances pour 2020 et previsions 2021-2022( 2020).
4. Organization of the Petroleum Exporting Countries , opec annual statistical bulletin 2017(2017),
5. Organization of the Petroleum Exporting Countries , opec annual statistical bulletin 2020(2020).
6. *Algérie presse- service*.(1994) .Mensuel économique publie par Algérie .*n 12*.
7. Banque d'Algérie. (sans date). Site web : *http://www.bank-of-algeria.dz,* Consulté le: 12/11/2020
8. Banque d'Algérie .(2007) .*Résumé du programme » STAND- BY* . Algeria.
9. the world bank, from the site : *https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ,* consulted on: 04/01/2021